S/PV.7820

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٨٢٠

الأربعاء، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس	السيد سيك	(السنغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي لينياريس بالو
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	الصين	السيد شن بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد بيسو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1639997 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالي اسماهما: السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام؛ والسيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (تكلم بالإنكليزية): ونحن نجلس هنا اليوم، فإن استمرار الوضع الراهن في الأرض الفلسطينية المحتلة يقلل من آفاق تحقيق السلام العادل والمستدام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وقلما كانت المخاطر التي يتعرض لها الحل القائم على وجود دولتين أكبر مما هي عليه اليوم. وكم مرة قلنا في هذه القاعة إنه يجب علينا تجاوز المعوقات الصارخة والبدايات المتعثرة، والمزاعم المستمرة بأن الوقت ليس مناسبا لاتخاذ الإجراءات؟ إن التقاعس في اتخاذ الإجراءات له تكلفة، تكلفةٌ تُحسب بالأرواح البشرية والمعاناة. والحالة في الميدان تتغير باطراد، وبشكل خطير، حيث يشعر مؤيدو التوسع الاستيطاني الإسرائيلي بالجرأة، وتندلع الانقسامات الداخلية بين الفلسطينيين، ويتعرض احتمال الدولة الفلسطينية في المستقبل لتهديدات لم يسبق له مثيل.

إن مؤيدي الوضع الراهن، ومنتقدي الحل القائم على وجود دولتين، لا يقدمون أي بديل مجد يلبي التطلعات الوطنية المشروعة والتاريخية للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. والبديل هو احتلال مفتوح، وصراع أبدي يولد الغضب بين شعبي فلسطين وإسرائيل ويؤجج المتطرفين عبر الشرق الأوسط الذي تمزقه بالفعل الصراعات العرقية والدينية.

إنَّ حالة اليأس الاقتصادي والاجتماعي، التي ترسِّخها الشدائد المستمرة الناجمة عن الاحتلال وهشاشة المؤسسات الديمقراطية، تؤثر على الاستقرار في الضفة الغربية وتهدد بتآكل إنجازات برنامج بناء الدولة الفلسطينية. ويتجلى الواقع الأليم كأوضح ما يكون في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي تبقى رمزاً للفشل في إيجاد حلٍّ سياسي مستدام لإنهاء النزاع ومعاناة الفلسطينيين.

وقد زرتُ مدينة نابلس في الضفة الغربية مرَّتين خلال هذا الشهر للقاء المحافظ، فضلاً عن سكان وممثلي مخيم بلاطة للاَّجئين. وهذا المخيم الذي أُنشئ في عام ١٩٥٠ ليؤوي نحو خمسة آلاف لاجئ، يسكنه اليوم ٣٠ ٠٠٠ شخص تقريباً، يعيشون على مساحة ٠,٢٥ كيلومتر مربع فقط من الأرض. وتُفيد التقارير بأنَّ ٥٠ في المائة من سكانه عاطلون عن العمل، وأغلبيتهم من الشباب. ومعدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي هي الأعلى في الضفة الغربية. وهذه الظروف القاسية، مترافقة مع توغُّلات إسرائيلية منتظمة وافتقار إلى المسكن الدائم، تُوجِد احتمالات لاندلاع أعمال عنف.

وفي ظل التوتر السياسي المتزايد في الضفة الغربية طوال الأشهر الماضية، شهدنا سلسلة من الاشتباكات بين قوات الأمن الفلسطينية وسكان المخيم والمدينة القديمة المجاورة. ومن المؤسف أنَّ امرأة تصادف وجودها في مرمى النيران المتبادلة قد قُتِلت وجُرح ١٥ شخصاً آخر، بينهم أربعة من أفراد الأمن.

إن من واجب السلطة الفلسطينية الحفاظ على القانون والنظام، بما في ذلك في مخيمات اللاجئين، وهو ما تواصل تنفيذه بفعالية ومهنية في ظروف بالغة الصعوبة. وإذا كان لا بدَّ من استخدام القوة، فإن من المهم للغاية استخدامها بحكمة. ويجب إخضاع المتهمين أو المعتقلين للإجراءات القضائية المرعية، وأن يُعامَلوا على قدم المساواة وفقاً للقانون الفلسطيني.

إنَّ المشاكل في المخيمات هي تجسيدٌ للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العميقة، التي لا يوجد حلُّها في أيدي اللاجئين الفلسطينيين الضعفاء؛ بل في أيدي القادة السياسيين الفلسطينيين والإسرائيليين في المقام الأول. ويجد أكثر أبناء فلسطين صدمةً – وهم لاجئوها – والذين تُركوا بلا أمل في براثن الفقر، أن احتياجاتهم تفوق الموارد المتاحة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

لقد وفَّرت الأونروا التعليم لأجيالٍ من السكان وحصل الآلاف على فرص عمل وإحساسٍ بالأمن من خلال أنشطتها المختلفة. ويستفيد أولئك الأشدُّ حرماناً من برنامجها الإغاثي. وإنني أناشد المجتمع الدولي أن يدعم الأونروا، لكي تستطيع تنفيذ أنشطتها بفعالية وعلى نحو يمكن التنبُّؤ به. وأرحب بالتعهدات السخية التي قطعتها الإمارات العربية المتحدة والكويت، إضافة إلى استئناف كندا لدعمها للوكالة. فلا غِنى عن هذا الدعم للحفاظ على أرواح اللاجئين الفلسطينيين ولاستقرار المنطقة.

لكنَّ الحالة في المخيمات ليست سوى جزءٍ من الحكاية. وإذا استمرت الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية الحالية، فإنَّ احتمالات حدوث تدهور خطير للحالة في الضفة الغربية ستزداد. والسلطة الفلسطينية تواجه صعوبات مالية، لأنَّ المساعدة الدولية انخفضت في هذا العام بنحو ٣٠ في المائة. وتعتمد السلطة الفلسطينية على إسرائيل لتحصيل إيرادات التخليص الجمركي، وعلى المجتمع الدولي للحصول على الدعم المالي. وتبقى التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية مكبَّلة بالقيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول إلى الأراضي الأكثر خصوبة والمياه والموارد المعدنية في المنطقة ”جيم“، التي تشكِّل ٦٠ في المائة تقريبا من مساحة الضفة الغربية.

ومع أنَّ إسرائيل قامت ببوادر إيجابية هامة، بما في ذلك إضفاء الشرعية بأثر رجعي على مدرستين فلسطينيتَين وتقديم خطة أولية مجتمعية لقرية فلسطينية في المنطقة ”جيم“ قرب جنين، فإنَّ هذه الخطوات ليست سوى البداية. ولا بُدَّ من توسيعها وتشجيعها. وإنني أرحب بالمناقشات الهامة الجارية بين الطرفين بشأن مسائل أساسية، مثل الماء والكهرباء، استنادا إلى الاتفاقات المنبثقة عن اجتماع لجنة الاتصال المخصصة في أيلول/سبتمبر هنا في نيويورك.

ومع أنه يجري إحراز تقدم، فإنه يبقى بطيئاً. ومن المهم للغاية أن تتحول تلك المناقشات إلى حقائق عملية بغية تلبية الاحتياجات الماسَّة للضفة الغربية وغزة. وليس في مصلحة أحد ترْك الاقتصاد والاستقرار الفلسطينيين ينهاران. ولا يمكن عكس اتجاه هذا الأمر على نحو مستدام إلاَّ بإحداث تغييرات هامة في السياسة العامة من قِبَل إسرائيل واتخاذ الفلسطينيين إجراءات لتدعيم مؤسساتهم وسيادة القانون لديهم.

لقد أكَّدت المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط في تقريرها الصادر في شهر تموز/يوليه (انظر S/2016/595) الحاجة إلى الوحدة الفلسطينية: حكومة واحدة ديمقراطية وشرعية، توحِّد غزة والضفة الغربية. ويبقى هذا أساسياً لتحقيق التطلعات الوطنية الفلسطينية. ومن المحزن أن هذه الوحدة لا تزال هدفاً بعيد المنال.

ومن المقرر أن تعقد حركة فتح مؤتمرها السابع في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وينبغي اغتنام ذلك المؤتمر باعتباره فرصة لتعزيز الوحدة ولتدعيم التيار الرئيسي للعمل السياسي

الفلسطيني وتمهيد السبيل للانتخابات. وأحثُّ الجميع على إدارة أعمال هذا المؤتمر الحزبي بشكل يكفل الشفافية والتمثيل الكاملين، بما يشجع الأصوات المعتدلة ويحترم الآراء المعارضة.

إنَّ التطورات الأخيرة في إسرائيل مثيرة للقلق المتزايد. فعلى الرغم من المعارضة القوية، حصل ما يسمى مشروع قانون ''التشريع'' على الموافقة في قراءة تمهيدية للمشروع في الكنيست في الأسبوع الماضي. وإذا أُقِر المشروع، فإنه سيتيح توسيع المستوطنات والبؤر الاستيطانية غير القانونية المقامة على أراضٍ فلسطينية خاصة. وإذا صُدِّق عليه، فإنه سيشكل انتهاكاً للقانون الدولي وسيكون غير دستوري أيضاً، بحسب المدعي العام الإسرائيلي ذاته.

واليوم، قررت لجنة التخطيط المحلية في القدس المضي قدما في خطط لبناء ٥٠٠ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة رمات شلومو القائمة، في تعد آخر على أراضي حيِّ بيت حنينا في القدس الشرقية. وإنني أحث إسرائيل مجدداً على الاستجابة للدعوات المتكررة إلى وقف إنشاء المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية المحتلة، بما يشمل القدس الشرقية.

وفي الأسابيع الأخيرة، نفَّذت إسرائيل أيضاً أكثر من ٨٠ عملية هدم لمبانٍ فلسطينية في المنطقة ''جيم'' والقدس الشرقية بسبب عدم وجود تصاريح البناء، التي يُعَدُّ الحصول عليها شبه مستحيل. وفي هذه الجولة الأخيرة، شُرِّد ١٢٢ شخصاً. وحتى تاريخه من هذا العام، تمَّ هدم ١ ٠٢٠ مبنىً، وهو ما يقارب ضعف مجموع المباني التي هدمت في السنة الماضية.

أود الآن الانتقال إلى غزة، حيث يبقى القلق العميق يساورني إزاء استمرار تعزيز المقاتلين لقوتهم وعمليات التهريب والقيود المتزايدة على حركة الأشخاص والسلع من القطاع وإليه. وكما أبلغت مجلس الأمن في الشهر الماضي (انظر S/PV.7792)، فإنَّ كمية موادِّ البناء التي تدخل غزة غير كافية بالمرة لتلبية احتياجات إعادة البناء الهائلة.

وبسبب القيود المفروضة من قبل إسرائيل على استيراد المواد والموافقات على مشاريع البناء، انخفض الآن حجم تلك المواد – وبخاصة الإسمنت – إلى أقل من الطلب بكثير. وهذا يؤدي إلى توتُّرات بين المستفيدين المعتَمَدين بسبب التوافر المحدود لهذه المواد في السوق. وبحسب معدلات الاستيراد الحالية، فإنَّ الانتهاء من الطلبات المتأخرة لما مجموعه ٣٣ ٠٠٠ أسرة معيشية في غزة، حصلت على الموافقة لشراء الإسمنت لترميم أو إعادة بناء منازلها، سيستغرق سبعة أشهر على الأقل. وهناك آلاف الأسر المعيشية التي ما برحت تنتظر لشهور لتحصل على المواد التي تحتاج إليها، فيما يتباطأ النشاط الاقتصادي في قطاع غزة بشكل ينذر بالخطر.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، رُفِض ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من طلبات تصاريح الخروج من غزة للموظفين المحليين العاملين في وكالات الإغاثة الدولية وحدهم، بما يتناقض تناقضاً حاداً مع معدل يقل عن ٥ في المائة من حالات الرفض في عام ٢٠١٥. وكان لذلك تأثيرات كبيرة على قدرة الأمم المتحدة والأوساط الإنسانية على تنفيذ البرامج الجارية والإشراف عليها. ومع اعترافي بشواغل إسرائيل الأمنية، فإنني أحثها على معالجة هذه المسألة المُلِحَّة دون إبطاء.

وأرحب أيضاً بالجهود المصرية الأخيرة لتخفيف معاناة سكان غزة. فقد مكن فتح معبر رفح الحدودي لعشرة أيام في هذا الشهر آلاف الأشخاص، بمن فيهم الطلاب وأولئك الذين يحتاجون إلى رعاية طبية عاجلة، من دخول مصر، وأكثر من ألفَي فلسطيني من العودة إلى قطاع غزة.

أنتقل الآن لأتكلم بإيجاز عن لبنان. منذ تقديم آخر إحاطة إعلامية إلى المجلس في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ظهرت دلائل إضافية على تجاوز البلد لأزمته السياسية. وعقب انتخاب الرئيس عون، أُحرِز تقدم نحو تشكيل حكومة بقيادة رئيس الوزراء سعد الحريري. ويؤمل لهذا الزخم الإيجابي أن

يُترجَم إلى إعادة تنشيط كامل للمؤسسات، بما في ذلك إجراء انتخابات برلمانية بحلول أيار/مايو ٢٠١٧.

ولا تزال الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان دون تغيير، حيث تتسم بالهدوء غالباً والذي يتخلله بعض الانتهاكات من قبل الجانبين. وتواصل القوة المؤقتة التحقيق في حادث إطلاق النار عبْر الخط الأزرق قرب بلدة كفر كلا في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. وفي اجتماع ثلاثي، أكدت إسرائيل ولبنان التزامهما بالهدوء والاستقرار على امتداد الخط الأزرق.

وعلى صعيد الجولان، لا أزال أشعر بالقلق إزاء الحالة الراهنة غير المستقرة، التي تقوِّض اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام ١٩٧٤، وتعرِّض للخطر بوضوح وقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وأحث كلا الطرفين على مواصلة الاتصال بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فضِّ الاشتباك، والامتناع عن أي إجراء يمكن أن يؤدي إلى تصعيد الحالة عبْر خط وقف إطلاق النار والأجواء الإقليمية المضطربة أصلاً.

ومع استمرار تدهور الحالة في الضفة الغربية وعدم إحراز تقدم مستدام يُذكر في التغلب على التحديات المزمنة في غزة، وفيما تُكثف قوى التطرف من كل جانب جهودها لتدمير أيِّ أمل باقٍ في التوصل إلى الحلِّ القائم على وجود دولتين، أود أن أختتم كلمتي بدعوة كلا الطرفين وجميع أصحاب المصلحة إلى الوقوف في وجه أولئك الذين يروِّجون لجدول أعمال تحركه الكراهية ويهدد بإطالة أمد هذا النزاع.

ولن يعكس اتجاه المسار الحالي بيان اختيرت كلماته بعناية أو خطاب صيغت عباراته بحنكة.

والعمل الملموس هو ما يصبو الناس إليه منذ فترة طويلة. إنهم بحاجة إلى أن يروا خطة لإعادة بناء الثقة وتهيئة الظروف للعودة إلى مفاوضات مجدية من خلال التركيز على إحداث تغييرات إيجابية على أرض الواقع والانخراط مع المنطقة. إنهم في حاجة إلى أن يعيد المجتمع الدولي تأكيد الإجماع على أن حل الدولتين هو النتيجة الوحيدة التي تلبي التطلعات الوطنية للشعبين بصورة مشروعة، وأن يرفض بوضوح العقبات التي تعترض طريق السلام، ألا وهي المستوطنات والاستيلاء على الأراضي والعنف والتحريض. إنهم في حاجة إلى أن يسمعوا منا أن التنمية لا يمكن أن تكون بديلا عن الدولة وأنه يجب احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. إنهم يحتاجون إلى زعماء إسرائيليين وفلسطينيين يتحلون بالشجاعة يمكنهم معاً رسم استراتيجية واضحة للسلام والأمن.

إنني أهيب بجميع الملتزمين بإنهاء النزاع، بما في ذلك مجلس الأمن، أن ينظروا بعناية في ما يمكنهم اتخاذه من تدابير بغية تعزيز فرص السلام، والبدء في رسم طريق إلى الأمام يجري الاتفاق عليه بالتشاور مع الأطراف. نحن في سباق مع الزمن. والفلسطينيون والإسرائيليون يستحقون العيش في سلام؛ يجب ألا ندخر جهداً في مساعدتهم على تحقيق ذلك الهدف. وما فتئت الأمم المتحدة ملتزمة بدفع ذلك الهدف قدماً، كعهدها دائماً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): أشكر زميلي، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية ذات المصداقية والشاملة، وسوف أستكمل ملاحظاته بشأن الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

في الشهر الماضي، قدمت أنا أيضاً لمحة عامة بشأن الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ؛انظر S/PV.7792). وسأركز ملاحظاتي اليوم على التحديات المتزايدة التي تواجه العاملين في المجال الإنساني في الاستجابة لاحتياجات

الفلسطينيين المحتاجين للمساعدة، وهو ما نحتاج إلى دعم أكبر من المجلس بصدده.

في قطاع غزة المحتل، يتلقى ٧٠ في المائة من السكان حالياً شكلاً من أشكال المساعدة الدولية، ومعظمها معونات غذائية. إلا أن قدرتنا على تقديم هذه المساعدة باتت مقيدة على نحو متزايد. فإسرائيل تحظر أو تحد من استيراد بضائع معينة إلى غزة، على اعتبار أن لها استخدام عسكري ومدني مزدوج. وتتراوح العناصر التي يشملها ذلك من معدات الاتصالات إلى الأسمنت والأخشاب وحتى مضخات المياه وعربات الإطفاء وأجهزة الأشعة السينية الطبية. وقد أشار السيد ملادينوف بالفعل إلى الفجوة المتزايدة والكبيرة بين كمية المواد التي تسمح إسرائيل بإدخالها إلى قطاع غزة من خلال آلية إعادة إعمار غزة، وتزايد قوائم الانتظار للمستفيدين. ويترجم هذا في عالمنا الإنساني مباشرة إلى وجود ٦٠٠٠٠ من النازحين الأكثر ضعفاً في غزة ما زالوا بانتظار إعادة بناء منازلهم، وهؤلاء يحتاجون إلى المساعدة في دفع الإيجار وكثير غير ذلك.

الأمر لا يتعلق بالأسمنت فقط. فهناك مشاريع عاجلة، هدفها الحد من خطر الفيضانات التي تهدد قرابة ٥٠٠ ٠٠٠ شخص مع اقتراب فصل الشتاء، توقف العمل فيها منذ عشرة أشهر ريثما يتم تخليص المعدات جمركياً. ومشاريع تأهيل آبار المياه وبناء وحدة العناية المركزة لحديثي الولادة أمثلة أخرى للحاجات الملحة التي تأخر العمل فيها لفترة طويلة بلا أي داعي.

كما أن عمال الإغاثة تعثروا في عملهم نتيجة للقيود المتزايدة. وموظفو الأمم المتحدة في غزة مطالبون بالحصول على تصريح لمغادرة غزة من أجل مقابلة مدرائهم في القدس أو رام الله، أو لحضور برامج التدريب في أي مكان آخر. وفي حين كان استخراج تلك التصاريح سهلاً نسبياً في السنوات السابقة، ولم يكن الرفض يتجاوز أبداً نسبة ١٠ في المائة منها عادة، شمل الرفض في الشهر الماضي أكثر من نصف عدد الطلبات المقدمة من الأمم المتحدة، ونُصِح البعض بألا يتقدم بالطلب مرة أخرى لمدة اثني عشر شهراً. ولا يُذكر تفسير لذلك سوى ”الأمن“، وهو ما يتركنا في حيرة للعجز عن الرد، فضلاً عن مشكلة تدني المعنويات نتيجة لذلك. وتصطدم المنظمات غير الحكومية والسفارات وغيرها بتوجهات مماثلة.

وبالطبع، فإن القيود الجديدة تلك تمس سكان غزة الآخرين أيضاً؛ فأكثر من النصف من ألفي طلب للحصول على تصاريح من قبل المرضى الذين يبحثون عن علاج طبي عاجل خارج غزة في تشرين الأول/أكتوبر، للعلاج من السرطان غالباً، لم توافق عليه إسرائيل. وفي داخل قطاع غزة، فإن حيز العمل المتاح للمنظمات غير الحكومية ضئيل للغاية أيضا. فسلطات الأمر الواقع، حماس، تسعى دورياً إلى إجراء مراجعات وتدقيق لقوائم الموظفين أو المستفيدين أو استحداث شروط جديدة للتصاريح وفرض قيود على العمل في مناطق معينة من القطاع. ويتعين على المنظمات غير الحكومية مقاومة تلك الضغوط واجتياز قوانين مكافحة الإرهاب التي وضعها العديد من الدول الأعضاء، والتي تولد قيودها الخاصة بشأن نوع البرمجة المسموح بها ومع من يمكن التواصل أو لا يمكن ذلك.

كما أن الانقسامات الداخلية بين السلطات الفلسطينية في الضفة الغربية والسلطات في غزة تُلقي لا محالة عبئاً متزايداً على كاهل العاملين في المجال الإنساني والميزانيات الإنسانية، مثلما تلقي غرف العمليات الجراحية الخالية من الكوادر الطبية والمعدات المتهالكة وانقطاع إمدادات الوقود بظلالها على الأشخاص والخدمات.

في نهاية المطاف، فإن إحراز أي تقدم حقيقي في غزة يتطلب الرفع الكامل للحصار الذي تفرضه إسرائيل، وذلك تمشياً مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وريثما يحدث ذلك، يجب على إسرائيل أن تكفل السماح بإدخال المواد اللازمة لإعادة الإعمار والإغاثة والتأهب للطوارئ، وأن يتمكن عمال الإغاثة من التنقل للقيام بعملهم الحيوي.

ومع أنها ليست بديلاً لفتح الوصول إلى إسرائيل، نحن نتطلع أيضا إلى مصر، مع مراعاة الاعتبارات الأمنية الخاصة لديها، للحفاظ على الزيادة المشكورة في ساعات فتح معبر رفح الحدودي، الذي لا يزال، حرفياً، هو شريان الحياة بالنسبة للبعض. ولا بد لنا أيضاً أن نلمس المزيد من العمل من جانب القادة الفلسطينيين في رام الله وغزة؛ ويجب أن تحل الخلافات الداخلية من أجل مكونات فلسطين الأكثر ضعفاً.

في الضفة الغربية المحتلة، وكما تزيد الضغوط على المجتمعات في المنطقة جيم، تزداد العقبات التي تعترض عملياتنا هناك أيضاً. وكما أبلغت المجلس في السابق، فإن وتيرة عمليات الهدم ومصادرة الممتلكات الفلسطينية من قبل السلطات الإسرائيلية قد تجاوزت كل السنوات السابقة بكثير – بلغت هذا العام أكثر من الضعف مقارنة بعام ٢٠١٥. وحدث ذلك أساساً في المجتمعات الرعوية في المنطقة جيم، التي تعد بين أسر فلسطين الأشد ضعفاً. وعرقلة عملياتنا في تلك المناطق تحدث بأفظع الطرق، ومواد الإغاثة ذاتها كثيراً ما تتعرض للهدم أو المصادرة على يد القوات الإسرائيلية. ومعدل هدم أو مصادرة مواد الإغاثة التي تمولها الجهات المانحة قد يبلغ ثلاثة أضعاف مقارنة بعام ٢٠١٥. ومواد الإغاثة المتضررة تشمل الملاجئ والخيام وصهاريج المياه وحظائر المواشي وغيرها من الهياكل الأساسية الضرورية للبقاء وكسب العيش.

والأهم مما تقدم، أن الفلسطينيين في المنطقة جيم يعيشون في بيئة قسرية على نحو متزايد أوجدتها سياسات التخطيط التمييزية وعمليات الهدم، والترويج الفعال لخطط لنقل البدو إلى بلدات جديدة وغيرها من الممارسات التي تولد ظروفاً معيشية بائسة وتفرض ضغوطاً على الناس لحملهم على الانتقال إلى مكان آخر. ويحدث الكثير من ذلك على مرمى البصر من المستوطنات الإسرائيلية الجديدة أو التوسعات، والتي تعتبر غير شرعية بموجب القانون الدولي، وهو ما أكدته قرارات متتالية للمجلس. وقرابة ربع الهياكل المستهدفة هذا العام توجد في المجتمعات البدوية الفلسطينية التي تقع داخل المنطقة المخصصة لمشروع التوسع الاستيطاني E-1 على مشارف القدس الشرقية المحتلة أو بالقرب منها.

ومن الأهمية بمكان إيلاء الأولوية لمصالح تلك المجتمعات البدوية الضعيفة. فهؤلاء يحتاجون ويستحقون دعمنا المطلق لمقاومة تلك الضغوط القسرية التي تمارسها السلطة القائمة بالاحتلال، ويجب ألا تُحمل بالمزيد من الضغوط من جانب القادة الفلسطينيين، الذين يبدو أن بعضهم يرى في تلك المجتمعات ساحة رئيسية في النضال الفلسطيني الطويل. فهؤلاء المدنيين الضعفاء لا مكان لهم كأدوات في أي استراتيجية سياسية.

وأكرر الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى إسرائيل لوضع حد للسياسات والممارسات التي تعرض هؤلاء الفلسطينيين لخطر التهجير القسري. كما أود أن أذكر السلطات الفلسطينية بضرورة احترام مبادئ الاستقلال وعدم التحيز والحياد والإنسانية، وهي الأساس الذي يقوم عليه الواجب الإنساني.

إن استمرار غياب الحل للمسببات الرئيسية للأزمة الإنسانية المستمرة يترك الفلسطينيين عالقون في حلقة أبدية من الإغاثة الإنسانية ويعتمدون على المساعدات بشكل متزايد ويواجهون ازدراء مستمراً لحقوقهم وعدم استقرارهم المحتدم.

ونحن بحاجة إلى استجابة دولية متسقة تعزز حماية المدنيين وتحقق المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وهذا أمر هام بشكل خاص في غياب عملية سياسية نشطة بين القادة الإسرائيليين والفلسطينيين.

إن إسرائيل، الجهة المسؤولة الرئيسية، هي إحدى الدول الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة ولديها التزامات واضحة بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، وقد صدقت كل من إسرائيل وفلسطين على المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان.

وهما ملزمتان بالقانون الدولي العرفي، كجميع البلدان. يؤدي أعضاء مجلس الأمن دوراً حيوياً في حث الأطراف على احترام التزاماتها. وبالمثل، فجميع الأطراف في اتفاقيات جنيف ملزمة ليس باحترامها فحسب بل أيضاً بضمان احترام الآخرين لها.

إن التحديات التي يواجهها الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتحديات التي تواجه العاملين في المجال الإنساني في محاولة لمساعدتهم، تتطلب العمل ليس من جانب السلطات الإسرائيلية والفلسطينية وحسب ولكن من جميع أعضاء المجلس. وإذا أردنا منع حدوث مزيد من التدهور في منطقة مثقلة بالفعل بحالات الطوارئ الإنسانية، فالعمل الجماعي الحاسم للمجلس أمر حيوي. وإذا كان وجود قائمة محددة من إجراءات الإغاثة الإنسانية التي ينبغي اتخاذها أو تجنبها من شأنه أن يساعد أعضاء المجلس، فيسرنا أنا وزملائي توفيرها.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الإجراءات، فإن مبادئ القانون الدولي الإنساني سارية فعلا ويجب أن تكون كذلك. وهذا يشمل جميع أعضاء المجلس، وجميع العاملين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، وجميع الذين وقعوا على الالتزامات القانونية الدولية التي يخضعون للمساءلة بموجبها، ويجب أن يخضعوا لها. ونتطلع إلى أن يكفل المجلس زيادة احترام الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتعزيز حماية المدنيين. ونتطلع إلى أن يقوم المجلس بحماية الحيز التشغيلي الذي يَلزم العاملين في مجال تقديم المعونة لتقديم المساعدة لمن هم في أمس الحاجة إليها. ونتطلع إلى أن يعالج المجلس السبب الكامن وراء الأزمة المتعلقة بحماية فلسطين من خلال العزم السياسي على إنهاء الاحتلال، الذي يقترب الآن من الذكرى السنوية الخمسين له.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر السيد ملادينوف والسيد أوبراين على شهادتيهما، التي هي أكثر بكثير من إحاطات إعلامية، باعتبارها شهادة على شيء لا يمكننا حتى وصفه بأنه أمر مكرر، لأن ذلك يعني حالة ثابتة. فالحالة الراهنة ليست ثابتة؛ وهي ببساطة آخذة في التدهور.

لقد استمعنا بعناية شديدة إلى الشهادة الأخيرة للسيد أوبراين. وكانت هناك لحظة كنت غير متأكد أثناءها مما إذا كنت أستمع إليه يتحدث عن إسرائيل أو غزة أو فلسطين، أو عن سورية والسودان وجنوب السودان واليمن، لأن العقبات التي تعترض التنمية والمهام التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة في الميدان وتقديم المساعدة الإنسانية هي أمور نددنا بها مرات عديدة في المجلس فيما يتعلق بالسودان وجنوب السودان واليمن. فهي نفسها. حكومة تعرقل العمل الذي ما فتئ المجلس يحاول القيام به من خلال العديد من البعثات ولسنوات عديدة.

وبالتالي، وبنفس الطريقة، وبنفس الحماس الذي طلب به وفد بلدي من الحكومات الأخرى وقف العرقلة والتدخل في توفير المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة، فإننا نحث حكومة إسرائيل على الشيء نفسه، ونحث السلطة الفلسطينية في حالات مناسبة. ولا يمكن لمجلس الأمن معاملة الناس معاملة مختلفة. لقد استمعنا إلى بيانات أخرى حماسية تدين الأوضاع البائسة التي تنجم عن تناقص وصول المساعدات الإنسانية إلى مختلف المناطق في سورية، على سبيل المثال. ويستخدم السيد ملادينوف والسيد أوبراين نفس الخطاب فيما يتصل بالشعب الفلسطيني. لذلك نناشد السلطات في هذا النزاع على وجه التحديد بوقف هذه الأنشطة.

وتشعر أوروغواي بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني بعواقبه الإنسانية والسياسية والأمنية

على كلا البلدين وفي المنطقة قاطبة. وتؤكد أوروغواي من جديد دعمها لحق إسرائيل وفلسطين في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها وفي جو من التعاون خالٍ من أي تهديد أو أعمال تزعزع السلام. ونؤيد أيضاً الحل القائم على دولتين مستقلتين، اقتناعاً منا بأن ذلك هو الخيار الوحيد الذي يمكن أن يمكّن إسرائيل وفلسطين من التعايش سلمياً. والأمر متروك للطرفين من أجل تهيئة الظروف الضرورية لاستئناف المفاوضات واتخاذ الإجراءات واعتماد السياسات التي تثبت التزامهما بحل الدولتين. كما ينبغي أن يمتنع الطرفان عن اتخاذ القرارات الانفرادية التي تعيق الحوار وأن يمتثلا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

لا تزال أوروغواي تشعر بالقلق إزاء استمرار السلطات الإسرائيلية في قرارات بناء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية، وكذلك سياسة هدم المنازل والمباني الفلسطينية. وعلينا أن نشير مرة أخرى إلى أن المستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي، ونحث إسرائيل على وقف هذه الممارسة. كما نؤكد مجدداً إدانتنا القوية للأعمال الإرهابية وتمجيدها، فضلاً عن الحوادث التي مات فيها فلسطينيون عزّل على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية.

وإننا نكرر التأكيد على أن الصيغة الوحيدة في البحث عن السلام هي المفاوضات الثنائية المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، الأمر الذي من شأنه أن يتيح في نهاية المطاف وضع حد لهذا النزاع، الذي لم يُحل بعد ما يقرب من سبعة عقود على بدايته.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. وإذ نحذو حذو أوروغواي، أود أن أعرب بإيجاز عن بعض الآراء قبل مناقشة هذا البند في مشاورات مغلقة. وأشكر السيد ملادينوف والسيد أوبراين على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ونؤكد مرة أخرى – كما نفعل كل شهر عندما نسمع تقريراً آخر عما يحدث – على أن المأساة في فلسطين هي الحالة الأطول مع عدم وجود حل من مجلس الأمن. لقد كسرنا الرقم القياسي المؤسف للمجلس في الافتقار إلى القدرة أو الإرادة السياسية للوصول إلى رد إيجابي على المأساة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني.

ونود أن نعرب عن أعمق مشاعر الرفض والسخط إزاء سياسة دولة إسرائيل الدائمة في العدوان تجاه الشعب الفلسطيني واحتلالها لأراضيهم. ومن المدهش أن إسرائيل واحدة من بلدين أو ربما ثلاثة بلدان فقط في العالم تتجاهل قرارات مجلس الأمن، وقد واصلت المضي قدماً، في انتهاك لجميع قرارات الأمم المتحدة بما في ذلك قرارات المجلس، بطريقة سافرة وغير قانونية في سياسة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية. لا يمكن للوضع الراهن أن يستمرّ، كما قال كل وفد في مجلس الأمن، لكنها ما زالت توغل في تورّطها وتضعف إمكانية حل الدولتين.

ونكرر التأكيد على أن حل هذا الوضع المتمثل في احتلال الأراضي الفلسطينية يتطلب استعادة كامل حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال، وكذلك انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧. ونرفض مرة أخرى سياسة الاستيطان التي تتبعها السلطة القائمة بالاحتلال. فالمستوطنات الإسرائيلية ليست غير قانونية وتتعارض مع جميع القوانين والقرارات الدولية فحسب، بل – الأسوأ من ذلك – أنها أيضا جزء من استراتيجية مستمرة تتبعها السلطة القائمة بالاحتلال بهدف استعمار الأرض الفلسطينية وطرد الفلسطينيين من أراضيهم. ونعتقد أن القرارات الأخيرة الصادرة عن الحكومة الإسرائيلية في محاولة لاستخدام غطاء قانوني لتبرير التوسعات الاستيطانية تتطلب استجابة مدوية من جانب مجلس الأمن.

ولا نعرف إلى متى سيكون بوسعنا أن نطلب من فلسطين مواصلة التحلي بالصبر، أو إلى متى يمكننا أن نطلب من السلطة

الفلسطينية والشعب الفلسطيني مواصلة الانتظار حتى يتفق مجلس الأمن على استراتيجية. إن هذه حالة يتهرب فيها مجلس الأمن من مسؤوليته. وبصفتنا عضوا منتخبا في مجلس الأمن حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر وبالنظر إلى أن العديد من الدول هنا منخرطة في التعامل مع قضية فلسطين، بما في ذلك وعلى وجه الخصوص السنغال التي تشارك في رئاسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وهي الممثل الأفريقي للشعب العربي، نعتقد أن الوقت مناسب لأن يعتمد المجلس على الأقل مشروع قرار يشجب المستوطنات باعتبارها غير شرعية ويصر على أن تمتثل إسرائيل للقانون الدولي.

وأود أن أشدد على أنه في المشاورات غير الرسمية التي عقدناها مؤخرا مع ممثلين للمجتمع المدني الإسرائيلي، قال أحد المشاركين إن جزءا من المشكلة والسبب الذي يجعل الحكومات الإسرائيلية تتصرف مع شعور بالإفلات من العقاب هو عدم وجود رد دولي على انتهاكات أحكام مجلس الأمن والأمم المتحدة. ومن ثم، ونظرا لأنه لا يوجد رد، تتصرف السلطات الإسرائيلية وكأنها تحظى بدعم بعض أعضاء مجلس الأمن أو لديها، على الأقل، ضوء أخضر منهم. ونود أن نوجه نداء خاصا إلى وفد الولايات المتحدة. على الرغم من أننا في فترة انتقالية بين إدارتين، فإن الرئيس أوباما لا يزال في السلطة وربما هذه هي فرصته الأخيرة ليقول شيئا لصالح الشعب الفلسطيني والشرعية وسيادة القانون.

أخيرا، فإننا سنكون مقصرين إذا لم نُشر إلى الحالة الإنسانية في الأراضي المحتلة والحالة التي تتسم بالعنف غير العادي الذي تمارسه السلطة القائمة بالاحتلال ضد الشعب الفلسطيني. فهناك أكثر من ٠٠٠ ٧ فلسطيني محتجزون في السجون الإسرائيلية. ويوجد أكثر من ٧٠٠ من الرجال والنساء والأطفال في الحجز الإداري. وإننا نريد أن نتكلم بصفة خاصة نيابة عن الأطفال الفلسطينيين الذين يحالون إلى محاكمات عسكرية لمجرد أنهم يعبرون عن سخطهم ومعارضتهم للاحتلال الإسرائيلي وللعنف الإسرائيلي المستمر ضد شعبهم. ونود أيضا أن نقول إنه من خلال سياسة الاستيطان والتوسع فيه، يجري إضفاء أهمية كبيرة على مجموعة عدوانية للغاية، وهم المستوطنون المتطرفون، الذين ينفذون يوميا أعمال قمع وعنف ضد الشعب الفلسطيني.

ختاما، فإننا ندعو مرة أخرى جميع أعضاء مجلس الأمن إلى التحلي بالشجاعة لاتخاذ خطوة تاريخية بالتعبير بوضوح عن رفضهم لما تقوم به إسرائيل في الأراضي المحتلة وإعطاء بصيص من الأمل لجميع الجهود الدبلوماسية، بما في ذلك تلك التي تدعمها المجموعة الرباعية وروسيا وفرنسا وكل المبادرات التي تستحق دعم مجلس الأمن غير المشروط.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.